الدين به كما اذا قال المديون ان مت بمصر فمالي صدقة فانت برئ لا يصح لانه كقوله ان دخلت الدار فانت برئ وانما لو قال ان مت بمصر فمالي صدقة فانت برئ او انت في حل جاز لانه وصية كما في العمادية وجامع وقاضيخان والتاتارخانية عن النوازل فليتنبه له فانه مهم

مداينات الاشباه والنظائر الابراء يرتد بالرد الآتي في مسائل الاولى اذا ابراه المحتال المحال عليه فرده لم يرتد الثانية اذا قال المديون ابرئني فابراه لا يرتد الثالثة اذا ابراء الطالب الكفيل فرده لم يرتد وقيل يرتد والرابعة اذا قبله فرده لم يرتد انتهى واذا عاد الى المتصدق بعد الرد فلا شئ له الآتي الوقف انتهى فرع مهم في التجنيس وللمزيد قال المكاتبه وهبت لك مالي عليك فقال المكاتب لا اقبل عتق المكاتب والمال دين عليه لان هبة الدين ممن عليه الدين يصح من غير قبول ويرتد برده فلم يظهر انتقاض الهبة فيحق انتقاض العتق انتهى غريم الميت اذا ابراء الميت عن الدين فرده وارثه على قول محمد لا يصح رده لان الدين ليس عليه وعلى قول ابي يوسف يصح لانه هو المطلوب بالدين واذا قبض رب الدين دينه ثم ابرا المديون منه يرجع المديون على رب الدين بما قبض منه في اختيار شمس الائمة الحلواني والصدر الشهيد وذكر نجم الدين زاده انه لا يرجع وهو اختيار بعض المشايخ كذا في العمادية وقال في الاشباه يرجع اذا ابراه براة اسقاط واذا ابرأه براة استيفاء فلا رجوع انتهى وهبة الدين كالابراء منه الآتي مسائل منها لو وهب المحتال الدين من المحال عليه رجع المحال عليه به على المحتيل ولو ابرأه لم يرجع ومنها الكفالة كذلك ومنها توقفها على القبول ومنها لو شهد احدهما بالابراء والآخر بالهبة ففي قبول الشهادة اختلاف انتهى قلت وتوقف صحة هبة الدين على القبول هو قول زفر رحمه الله لما قال في الخلاصة ذكر الامام الشرخسي في نسخته ان هبة الدين لا تصح من غير قبول المديون قال المصنف رحمه الله وهذا قول زفر رحمه الله وكأنه اختار قوله وما ذكره في شرح الشافي قول اصحاب الثلاثة وعليه الفتوى ثم قال في هبة المرأة مهرها لزوجها ان لم يقبل الزوج الهبة لا تصح الهبة وقدمنا الحرب المختار انه يصح من غير قبول انتهى الوكيل بالبيع اذا قبض الثمن ثم ابرا مذمة المشتري عن الثمن صح وبرئ الثمن عاد المشتري واذا كان للصغير بن فصالح الوصي او وصيته على بعض وحط عنه ان وجب بمعاملته صح الحط ويضمن عند ابي حنيفة ومحمد لو كان اذا ابرا المشتري عن الثمن وان لم يكن لمعاملة لا يصح لانه تبرع بماله كذا في العمادية الباب الثاني في براة البطال الابراء العامة بما اشتبه

من السئول

من النقول وبيان وجه رده واظهار ان ما استند اليه لم يصح

الراة المبطل اعلم ان ما صرح به في الاشباه من قوله ان الوارث اذا ابراء ابراء اعاما بان اقر انه قبض تركة مورثه ولم يبق له فيها حق الآن استوفاه ثم ادعى شيئا من تركة مورثه وبرهن عليه قبل ذلك منه لم يسمع فيه شئ من الابراء العام ولا الخاص بل هو اقرار مجرد وهو كما يقتضي منع الدعوى فلم يكن من قبيل الابراء العام الحاصل المخصوص به يقتضي اثبات المحل لديون المقر كيف وقد بينته واوضحه بادائه الحصر بالصورة المذكورة التي ليس فيها خطاب لمعين يقتضي التملك منه والاختصاص به دون المقر فكان ترجمة منه بالابراء العام ولم يمثل له بمثال ولم ار في كلام ايمتشا ممن ذكر هذه المسئلة زيادة هذه الترجمة التي هي للوارث اذا ابراء ابراء اعاما واتما بت دون يقوم لها شهد الولد على نفسه او اقر الوارث على نفسه الحق كما سنذكره وبيان ايضاح ذلك بما نذكره من النقول منها ما قال في المحيط طلق الوفا لادين لي على احد ثم ادعى على رجل دينا صح لاحتمال انه وجب بعد الاقرار وفي نوادر ابن رستم عن محمد رحمه الله لو قال كل من لي عليه دين فهو بريء منه لا يبرا عما وجد من ديونه الا ان يقصد رجلا بعينه فيقول هذا بريء مما عليه او قبيلة فلان وهم محصورون وكذلك لو قال لفلان جميع ما لي على الناس من الدين لا يصح لما عرف في كتاب الهبة من هبة الدين وابرائه انتهى وفيه في الهبة هبة الدين ممن عليه الدين ابراء واسقاط حقيقة فانها لذا في الدين لا تمنع صحته اي الابراء ولو حلله من كل حق له عليه ولم يعلم ما عليه يرئ كما لو اباحه عند محمد وقال ابو يوسف برء ديانة ايضا وهو الاصح كما لو علم ما عليه انتهى وقال في التجنيس والمزيد وعليه اي على قول ابي يوسف الفتوى انتهى ثم عليه في المحيط يقول لان الابراء اسقاط فلي ذا يصح بلفظ الاسقاط والا يفترض صحته الى القبول وهالة الساقط لا تمنع صحة الاسقاط لانه متلاش فلا يرد عليه التسليم والتسلم ليقضي الى المنازعة وصار كالمشتري اذا ابراء البائع عن العيوب صح وان لم يبين العيوب كذا هذا انتهى وفي العمادية لو قال لابراءات جميع غرمائي لا يصح الابراء قال الوالد ليت وعند ابي حنيفة رحمه الله انه يصح انتهى وفي الخانية المختين ولو قال ابراءات جميع غرمائي لا يجوز قال الابراء الا اذا قبض على قوم بخصوصهم وعند ابي الليث رحمه الله صح انتهى وفي فاضيخان من كتاب الوصايا ابراءات له ابراءات جميع غرمائي ولم يسمهم ولم ينو احدا منهم يطلبه قال ابو القاسم روى ابن سماعة عن اصحابنا انهم لا يبرؤن وفي الظهيرية لو قال

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)